حصر المياه والكهرباء في الشركة : جاء في المادة الثالثة من عقد الامتياز : « تمنح الشركة امتيازا مطلقا باستعمال مياه الاردن وحياضه وروافده بما فيها نهر اليرموك لتوليد الكهرباء لمدة سبعين عاما . . . » (١٧) . ومعنى هذا ان الشركة وحدها تحتكر وتستعمل مياه نهر ارلادن واليرموك وهي مصدر المياه في فلسطين — ولا يسمح لأحد من سكان البلد باستخدام هذه المياه لغرض توليد الكهرباء او اي أغراض صناعية او زراعية اضافة الى ذلك فان هذا الامتياز يقيد او يلغي حقوق الافراد والاهالي من نهر الاردن واليرموك، خلافا للاحكام المدنية الاسلامية التي تنص على عدم نفاذ أمر السلطات باعطاء ما لا يخص الاهالي من المنافع للاشخاص فلا يصح تمليك المنافع العامة للاشخاص وخصوصا الى هيئات أجنبية ، وان تبقي على الملك العام للدولة . ومثل هذا الاحتكار وما انطوت عليه هذه المادة الآنفة الذكر من تسهيل لاصحابه وتضييق على غيرهم نشأ عن اتباع سياسة انشاء وطن قومي في فلسطين لليهود ، بما يحقق لهذه السياسة من نجاح ، وليس بالممكن ضمان المساواة في تيسير الاستفادة من موارد المياه لاشخاص او هيئة معاملين بغير هذه الدواعي . وكان قد منح المندوب السامي لروتنبرغ نفس هذه الحقوق المطلقة وذلك لاستخدام حوض نهر العوجة لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للانارة والري في يافا(١٨) وبهذا قيدت والغيت حقوق العرب من نهر العوجة . فاثر هذه المواد هو سيطرة اليهود على موارد جميع المياه داخل فلسطين اضافة الى امارة شرق الاردن واحتكارهم لتوليد الكهرباء لجميع فلسطين والاردن وهذا له أثره الكبير في بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ببناء مئات المصانع اليهودية لأن توليد الكهرباء أصبح تحت سيطرتهم وحجب عن العرب توليد الكهرباء للانارة والمقاصد الزراعية والصناعية .

وتستمر التسهيلات فتخول الشركة سلطة في اقامة سد لخزن مياه بحيرة طبرية ولها ان تسحب مياهها لأدنى حد ون تجرها بالاقنية الى المحطات الكهربائية وان تحول مياه اليرموك وروافده الى الاقنية المذكورة او الى بحيرة طبرية لنفس الغاية (١٩) .

ان الغبن الفادح والاضرار التي تعرض لها الاقتصاد العربي الفلسطيني والاردني بالغة الاهمية اذ ان اخصب الاراضي الفلسطينية والاردنية تقع داخل (منطقة الامتياز)(*) فاقامة سد لخزن مياه بحيرة طبريا لانشاء محطات لتوليد الكهرباء ادى الى انخفاض المياه جنوب بحيرة طبريا الى ٢٧ مترا(٢٠) عن مستوى سطح البحر . وهذا أدى الى استحالة ري مناطق واسعة في الاراضي الفلسطينية والاردنية كان من الممكن ريها بتكلفة قليلة. اضافة الى ان تحويل مجرى نهر اليرموك وروافده، لاقامة محطة في منطقة العبيدية لتوليد الكهرباء ايضا ادى الى حرمان قرى عربية كثيرة تعيش على الزراعة من مياه نهر اليرموك وروافده ففي الوقت الذي ما تزال قرى عربية تعتمد على الزراعة من مياه نهر الاردن واليرموك وروافده قبل تحويل مجراه كانت تشيد المستعمرات اليهودية والمصانع ويتم تشغيلها بقوة الكهرباء لاستيعاب المهاجرين اليهود اقتصاديا .

حق الاغتصاب بدعوى المصلحة : جاء في المادة العاشرة من الامتياز (٢١) « على المندوب السامي بناء على طلب الشركة وعلى نفقتها او في حالات تعذر الشراء باتفاق متبادل لقاء تعويض توافق عليه الشركة او تعذر الاتفاق ان ينزع ملكية العقارات أو الاراضي او الابنية او الحقوق الارتفاقية . . . » وواضح من هذه المادة ان الاسباب التي ذكرت

---

* — تعني عبارة « منطقة الامتياز » وتشمل فلسطين وشرق الاردن واي مناطق اخرى موجودة اذ ذاك وتدخل من وقت لآخر في دائرة اختصاص المندوب السامي .